

اختلف ايضا فيهما فالاختلاف ايضا فيهما قيل
 في الاول اسم المفرد المتعدد المقول باعتبار
 تفسيره ثالث اشراج بالاضافة الى الفصحى برب
 اي بصيغة اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتمها
 بالتخفيف في صيغة الاثنين ثلثة وقيل في الثاني
 اي في المفرد المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
 او اربعة وخمس بالاضافة الى المفرد يساوي وهو
 او يكون فوقه اى احد لا لكن لا مطلقا بل باعتبار
 وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
 والاولى من اعداد الاربعة الاولى من عشر
 العشرة فذلك مستبعد جدا ونقول في اضافة
 ما زاد على العشرة حادي عشر عشر باضافة
 المركب لاولى المركب الثاني واحد من احد
 عشر من ثلث عشر درجات بناء على اعتبار اثنا
 وهو اعتبار بيان الاربعة الاربعة الاولى

الاول لا يجوز العشرة معا فثابت وان ثبتت
 قلت في اداء على المعنى حادي عشر عشر في الاربعة
 الاخرى من المركب الاول استغناء عنه بذكر المركب
 الثاني وبذلك اتفقوا الى التاسع تسعة عشر في عرب
 الجزء الاول من المركب الاول لا تنقل التركيب لغير
 البناء وبني الجزء الثاني ان السابقان لوجوده موجب البناء
 فيهما وهو التركيب المركب والمؤنث وذكر ما بعد
 باب العدد والابتداء بما جئت الي ذكره في العشرة
 والثانيث وقدم المذكر للاصالة واقرت في
 لانه عربي وتوفيت المؤنث وجوده في المؤنث
 ما قيد اى اسم كان فيه علامة التثنية لفظا
 او معنى فثبتت كانت تلك العلامة حقيقة تمام آت
 وثيقة ونزوية وحكاية كقولهم اذ لولا الرابع في المؤنث
 في حكم ثناء التثنية ولهذا لا يظن البناء في تصغير
 التثنية في التثنية التسمية او تعدد الجراي

ب